مؤسسة المستقلين الدولية

تقرير

"أثر الإقتصاد غير الرسمي علي الإقتصاد المصري "

Independent Organization International

المحتويات

مقدمة	٢
مفهوم الإقتصاد غير الرسمي أو الإقتصاد الموازي.	٤
المدارس الإقتصادية المفسرة للإقتصاد غير الرسمي أو الموازي.	٦
تطور الإقتصاد غير الرسمي في مصر (لمحة تاريخية).	٨
حجم الإقتصاد غير الرسمي في مصر.	٩
مكونات الإقتصاد غير الرسمي في مصر.	١٢
سمات وخصائص الإقتصاد غير الرسمي.	١٤
أسباب توسع الإقتصاد غير الرسمي .	١٦
الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي.	١٦
الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على حقوق الإنسان.	٢٢
الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على التنمية المستدامة.	٢٤
مزايا القطاع غير الرسمي.	٢٦
دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي (المزايا – المعوقات).	٢٧
الآثار الإيجابية لدمج القطاع غير الرسمي من منظور حقوق الإنسان.	٢٨
سياسة الحكومة المصرية لدمج الإقتصاد غير الرسمي.	٣٠
المعوقات والتحديات	٣٢
الخاتمة.	٣٣
التوصيات.	٣٤
المراجع والمصادر.	٣٥

مقدمة

إن أول من أشـــار إلى الإقتصـــاد الموازي أو الإقتصـــاد غير الرســـمي هو العالم (بيتر جوتمان) وذلك عام ١٩٧٧ في دراســـته المســـماه بالإقتصاد السفلي، والذي أكد فيها على عدم إهمال المعاملات الإقتصادية التي لا يتم تضمينها في الحسابات الرسمية للناتج القومي.

يشمل الإقتصاد غير الرسمي جميع المعاملات الإقتصادية سواء المشروعة أو الغير مشروعة، النقدية أو الغير نقدية، والتي لا تسجل في الحسـابات الرسـمية للدخل القومي، أي أنه ناتج من المعاملات التجارية التي لا تكون خاضـعة للضـريبة، وهناك عدة مفاهيم تطلق على هذا النوع من الإقتصـاد مثل، الإقتصـاد الخفي أو الإقتصـاد الموازى أو الإقتصـاد الأسـود أو إقتصـاد الظل، وجميعها مفاهيم تطلق على شئ واحد وهو الإقتصاد غير الرسمي .

وفيما يتعلق بالإقتصاد غير الرسمي وتأثيره على الحق في التنمية المستدامة ، فإننا نجد أن الإقتصاد الخفي يؤثر على وضع سياسات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها من خلال آثار الإقتصاد الخفي على أبعاد التنمية المستدامة، الكلية والجزئية، كما يؤدي تأثير الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي إلى فشل السياسات الإقتصادية الهادفة إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وتشوه الإسعار المحلية.

ومما لا يشك أن هناك تأثيرات سلبية للإقتصاد غير الرسمي على حقوق الإنسان، ومن أهم تأثيرات الإقتصاد غير الرسمي من منظور حقوق الإنسان إنعدام الحماية الإجتماعية والصحية للعمال ونقص حقوقهم القانونية، كما أنه قد تحدث إنتهاكات لحقوق العمالة في الإقتصاد غير الرسمي مثل العمل القسري وعمالة الأطفال وسوء المعاملة الجنسية وظروف العمل غير الآدمية، كما يساهم الإقتصاد غير الرسمي في زيادة الفقر وعدم المساواة نظراً لعدم توفر فرص العمل الرسمية والحماية الإجتماعية، ويمكن أن يرتبط الإقتصاد غير الرسمي أيضاً بزيادة مستويات الفساد وإنعدام الشفافية، ومن أجل ذلك يتوجب على كافة الحكومات والمجتمع الدولي العمل على تعزيز الإقتصاد غير الرسمي وتحسين بيئة العمل، وتعزيز حقوق العمالة، فضلاً عن مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

وعلى ذلك فإن عملية دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي لها عدة فوائد على مستوى حقوق الإنسان، حيث تحفظ حقوق العاملين نظراً لوجود عقود رسمية تتضمن حصولهم على حقوقهم الإجتماعية والتأمينية وترفع مستوى معيشتهم ، كما تسهم عملية الدمج في خفض معدلات الفقر وترفع معدلات النمو الإقتصادي، بالإضافة إلى توفير فرص إقتصادية للفقراء وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتعزيز حق الوصول إلى العدالة وتحسين بيئة العمل وتعزيز حق التعليم والتدريب، فضلاً عن تعزيز حقوق العمال المهاجرين وحمايتهم من الإستغلال والتمييز وضمان حقوقهم في المساواة والحماية الإجتماعية والصحية.

في وقتنا الحالي؛ بدأت معظم دول العالم بالمعاناة من ظاهرة الإقتصاد الموازي سـواء كانت دول متقدمة أو متحولة أو دول نامية، فقد أصبحت ظاهرة الإقتصاد غير الرسـمي "الموازي"، من المشـاكل الأسـاسـية التي تواجه إقتصـاديات المجتمع الدولي، ونتيجة لذلك بدأت معظم المجتمعات في المحاولة للتحكم في نمو الإقتصاد الموازي بسبب الخوف مما قد ينتج من عواقب وخيمة.

فنمو الإقتصاد الموازي يقلل من صحة السجلات الرسمية؛ سواء عن البطالة أو قوة العمالة الرسمية أو الدخل أو الإستهلاك، والذي يؤدي بدوره إلى إختلالات في البرامج والسياسات المبنية على هذه السجلات الرسمية.

كما أن الإقتصـاد غير الرسـمي يشـمل الأنشـطة التي لا تخضـع للنظام الضـريبي، لذلك تظهر الإيرادات الضـريبية بأقل من قيمتها، وبالتالي تضـطر الحكومات إلى زيادة الضـرائب، فيزداد العبء الضـريبي والذي يؤدي بدوره إلى الخروج من الإقتصـاد الرسـمي إلى الإقتصاد الغير رسمي.

وعلى الرغم من ذلك، أكدت بعض الدراسات على أن حوالي ثلثي الدخل المكتسب داخل الإقتصاد غير الرسمي يتم إنفاقها على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الإقتصاد الرسمي والذي يؤثر بالإيجاب على الإقتصاد الرسمي.

ونظراً لكون النمو الإقتصادي ثروة حقيقية لأي مجتمع، حيث أن معظم المؤشرات الإقتصادية تعتمد عليه، كما أنه يؤثر على المجالين الإجتماعي والسياسي؛ وهو عنصر هام لإستقرار الإقتصاد الوطني، ومع توسع ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي وتطورها مع مرور الوقت، لذلك كنا في حاجة لمعرفة مدى تأثير حجم الإقتصاد غير الرسمي على النمو الإقتصادي، وكذلك أثره على التنمية المستدامة وحقوق الإنسان الأساسية بشكلٍ عام.

في هذا الإطار يرى البعض أن هناك علاقة إيجابية بين الإقتصاد غير الرسمي والنمو الإقتصادي، وذلك عندما يقوم الأول بتحسين القدرة التنافسية وتوفير بيئة مناسبة للأعمال للهروب من اللوائح الحكومية الصارمة، والذي يؤدي بدوره في النهاية إلى زيادة النمو الإقتصادي،علاوة على ذلك يقوم الإقتصاد غير الرسمي باستغلال فائض العمل في الإقتصاد الرسمي ويقوم بتوفير منتجات وخدمات أرخص.

والبعض الآخر يرى أن حجم الإقتصاد غير الرسمي يؤثر بالسلب على النمو الإقتصادي، حيث أن الإيرادات الضريبية تنخفض مع نمو الإقتصاد الموازي، وبالتالي سوف يؤثر ذلك بالسلب على كمية ونوعية السلع العامة التي من شأنها تغذية النمو الإقتصادي، كما أن الإقتصاد غير الرسمي يزاحم الإقتصاد الرسمي على الخدمات العامة والتي يحصل عليها مجاناً، ونتيجةً لذلك يكون هناك تخصيص غير فعال للسلع العامة والذي يؤدي بالسلب على النمو الإقتصادي.

في ظل هذه التناقضات ومن خلال هذا التقرير نحاول دراسة مدى تأثير حجم الإقتصاد غير الرسمي على النمو الإقتصادي المصري، مع الإشارة للآثار السلبية والإجابية للإقتصاد غير الرسمي من منظور حقوق الإنسان.

مفهوم الإقتصاد غير الرسمي أو الإقتصاد الموازي.

لا يوجد إتفاق بين الباحثين لتحديد مفهوم الإقتصاد الموازي بدقة، وذلك بسبب تعدد أسبابه، وتنوع أنشطته، واتساع نطاقه وإختلاف معالمه، وظهور الإختلاف الكبير في طبيعة الأنشطة المندرجة في إطار هذا النوع من الإقتصاد، ولقد اقتصرت مفاهيم الدارسين على المفاهيم الإصطلاحية؛ والتي تركز على بيان أوصاف تلك الأنشطة والتعبير عن آليات هذه الظاهرة وخصائصها، دون وصولهم لتعريف شامل ومحدد، ومازال تعريف إقتصاد الظل أو الإقتصاد غير الرسمي محلاً للنقاش، فقد كان أول من صاغه (كيث هارت، Hart) في بحثه عام ١٩٧٣، ويرجع هذا التعبير إلى التمييز بين العمل الرسمي وغير الرسمي، فقد عرفها بأنها العمالة التي تعمل خارج القطاع الرسمي، ويمكن تعريف الإقتصاد الخفي بأنه جميع الأنشطة الإقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أُبلغت بها السلطات الضريبية[١].

وعرف "جوتمان"، (Guttmann)، الإقتصاد الموازي عام ١٩٧٧، أنه تلك الأنشطة الإقتصادية التي لا يتم إدراجها بالحسابات القومية، فهي غير معلنة وبعيدة عن الرقابة والإدارة الإقتصادية للدول، وقد تكون أنشطة مشروعة أو غير مشروعة.

أما بالنسبة لتعريف "تانزي" عام ١٩٨٢، فإن الإقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو لا تدخل في حسابات الدخل القومي، بينما عرف الإقتصاد الموازي عام ٢٠١٠، بأنه الإقتصاد التحتي والذي يتهرب من الإطار القانوني للدولة مثل عدم دفع الضرائب وعدم دفع الإشتراكات الإجتماعية وهكذا، وكذلك يستخدم أساليب غير شرعية والتي تضم أنشطة ممنوعة من طرف القانون كالإتجار في المخدرات والأسلحة، أو عن طريق إخفاء هذه الأنشطة، وأضاف أيضاً أنه الإقتصاد الذي يتعلق بالعمل المخفي، ويضم الأنشطة التي يتم ممارستها على هامش النظام التجاري التقليدي، وهذا النوع من الأنشطة يصعب قياسها[٢].

وعند النظر إلى تعريفات الإقتصاد الموازي نجد أن آراء الإقتصاديين قد تباينت في ذلك التعريف، حيث تضمنت التعريفات إتجاهين متباعدين، الأول يرى أن الإقتصاد الخفي مفهوم كلي لا يقتصر على المشروعات غير الرسمية صغيرة الحجم، بل يضم المشروعات الرسمية التي تقوم بأنشطة خفية لا تدخل في الحسابات الرسمية للدولة، أما الثاني يرى أن إقتصاد الظل هو الذي يقتصر على المشروعات صغيرة الحجم فقط.

ومن هنا نجد أيضاً؛ أنه يمكن تصنيف الإقتصاد الخفي إلى إقتصاد أقل خطورة (المنتج والمشروع) وهو الذي لا يمثل جريمة ولكنه نشاط غير مشروع، والثاني إقتصاد خطر أو إقتصاد أسود وهو ذلك الإقتصاد الذي يرتبط بالجرائم والفساد ويخالف النظام والقانون[٣].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق جوهري بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد الأسود أو الإجرامي، فالإقتصاد غير الرسمي أنشطته جميعها مشروعة، ولا يجرمها القانون، ولكنها تتم بدون أن يتم تقييدها في الدفاتر الحكومية مثل عمال البناء بالأجر اليومي "اليومية"

---

[١] - محمد أحمد، مطر، أثر إقتصاد الظل علي التضخم وإيرادات الضرائب في مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، ٢٠٢١، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، متاح على الرابط التالي:
https://jpsa.journals.ekb.eg/article_164049_d4a98f42168819de968ea173678073e1.pdf

[٢] - رحاب محمد، بن سعود، إقتصاد الظل: واقع ملموس وحلول مقترحة،٢٠١٣، مجلة جامعة بنغازي العلمية.

[٣] - منال عفان، تقدير الإقتصاد الخفي في مصر بين الواقع والأمثلية، ٢٠٢١، متاح علي الرابط التالي: https://www.researchgate.net/publication/342611766_tqdyr_alaqtsad_alkhfy_fy_msr_byn_alwaq walamthlyt_tm_nshrha_fy_jrydt_alahram_dd_31_ynayr_2020_wnshrt_kdhlk_fy_wkalt_alanba_alalmy t_nywz_thya_msr_jrydt_alhd_aldwly_shbkt_msr_alwtn_jrydt_alahlam_almsryt

فهم لايخضعون لنظام تضامن إجتماعي ولا يقدمون إقرارات ضريبية، وعلى العكس من ذلك فإن أهم ما يميز الإقتصاد الأسود أن أنشطته جميعها ذات طابع إجرامي كالمخدرات والإتجار بالبشر وغيرها، وهو أيضاً يتم خارج الدفاتر الرسمية لكن الحكومة تعمل على إلقاء القبض على المشتغلين به لما يحدثوه من أضرار تهدد أمن وسلامة المجتمع.

ومن ذلك نجد أنه من الصعب التوصل إلى تعريف محدد وواضح للإقتصاد غير الرسمي أو الموازي نظراً لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية، غير أننا سنجد صعوبة في تقدير حجم إقتصاد الظل لأن الذين يعملون بالأنشطة الخفية يبذلون قصارى جهدهم للتستر عليها.

وعند الحديث عن فلسفة الدول في التعامل مع ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، فمن المؤكد أنه لن تستطيع أي دولة مهما كانت بوليسية أن تعتقل كل العاملين بالأجر اليومي في قطاعات الإنشاء ولا كل الباعة الجائلين، وكذلك المعلمين العاملين في الدروس الخصوصية، هذا غير سائقي التوكتوك وغيرهم، لذلك دائماً ما تتبنى الدول محاولات لدمج هذه الأنشطة في الإقتصاد الرسمي، مما سينعكس على المالية العامة للدولة بزيادة الحصيلة الضريبية، وفي نفس الوقت يستفيد العاملين فيه من أنظمة الضمان الإجتماعي داخل الدولة؛ وكذلك حماية حقوقهم القانونية حال تعرضوا للظلم أو التعدي.

الحق في الإستثمار، هو حق كل فرد في أن يشترك في العملية الإستثمارية ويؤسس كياناً قانونياً سواء للتجارة أو الصناعة أو أي نشاط يعود عليه بالربح دون أن يرتكب جناية أو جنحة

المدارس الإقتصادية المفسرة للإقتصاد الموازى

١. المدرسة الثنائية من فترة السبعينات.

عرفت هذه المدرسة بأعمال منظمة العمل الدولية في فترة السبعينات، وكانت تنظر إلى القطاع غير الرسمي بأنه ذلك القطاع الذي يضم كل الأنشطة الإقتصادية الثانوية (الهامشية) التي توفر مصدراً جيداً للدخل بالنسبة للفقراء، كما ترى أن استمرار الأنشطة غير الرسمية واتساع نطاقها يعود بدرجة كبيرة إلى أنه لا تُوجد المناصب والوظائف الرسمية المناسبة التي لديها القدرة على إمتصاص فائض العمالة؛ والذي بدوره ناتج عن بطء معدل النمو الإقتصادي أو النمو السكاني بمعدلات متزايدة ومتسارعة أو كليهما.

و فيما بعد قدم برنامج العمالة العالمية في أمريكا اللاتينية (التابعة لمنظمة العمل الدولية) تفسيراً ثنائياً بديل، حيث نظر البرنامج إلى القطاع غير الرسمي على أنه قطاع هامشي من الإقتصاد ككل، و الذي يعتبره الناس طوق النجاة (وبالأخص الفقراء) و لكنه قطاع غير محمي، و في هذا الصدد لبرنامج العمالة العالمية، قد تم الإعتماد على معيارين في تفسير الإقتصاد غير الرسمي هما:

معيار وضعية العمل: الذي يعتبر أن القطاع غير الرسمي هو القطاع الذي يشمل الأعمال المنزلية والعمالة المؤقتة والمهن الحرة.

معيار مستوى الأجور: الذي يعتبر أن الاشخاص الذين يعملون بالقطاع غير الرسمي هم الأشخاص الذين يحصلون على الحد الأدنى للأجور[٤].

٢. المدرسة الهيكلية (البنيوية) في آواخر السبعينات والثمانينات.

كان أشهر رواد هذه المدرسة هم (كارولين موزر) ١٩٧٨، (إليكسندرو بورتس) ١٩٨٩، الذين كانوا ينادون بضرورة التعامل مع القطاع غير الرسمي على أنه قطاع تابع يضم بداخله عمال ومشروعات صغيرة (الوحدات الإقتصادية)، كما أن هذا القطاع يقلل من تكاليف العمالة و تكاليف مدخلات الإنتاج ومن ثم تزداد القدرة التنافسية لعدد كبير من المؤسسات الرأسمالية التي تندرج تحت إطار الإقتصاد الرسمي.

قامت هذه المدرسة بتقسيم أنشطة الإقتصاد غير الرسمي إلى ثلاثة أنشطة مختلفة وهي: الأنشطة المعاشية ،أنشطة مرتبطة بالقطاع الرسمي عن طريق المقاولة من الباطن، وأنشطة غير رسمية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة و لديها القدرة على تراكم رأس المال[٥].

٣. المدرسة القانونية (الشرعية) في الثمانينات والتسعينات.

يعتبر الإقتصادي "هيرناندو دي سوتو" أحد أشهر رواد هذه المدرسة، و التي ترى أن الإقتصاد غير الرسمي يتكون من المشروعات الصغيرة الريادية ورواد الأعمال الذين يتجهون إلى العمل غير الرسمي الذي تنخفض فيه التكاليف والجهد والوقت المستغرق مقارنة بالقطاع الرسمي.

وفي نظر "دي سوتو"، فإن الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية هي المهن الإقتصادية غير الإجرامية التي تتم إما من خلال إختراق القانون بشكل تقني (مثل تشغيل مشروع دون تصريح) أو تلك التي تتم في ظل قانون تمييزي.

---

[٤] - رشيدة حمودة،استراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة – مقارنة بين تجربتي مصر والجزائر، (رسالة ماجيستير) جامعة فرحات عباس سطيف،٢٠١٢، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

[٥] - رشيدة حمودة ، المرجع السابق.

كما أشار "دي سوتو" أيضاً إلى أن أصحاب المشاريع الصغيرة سوف يستمرون في العمل بصورة غير رسمية في حال استمرار إرتفاع التكاليف وزيادة الإجراءات و درجة تعقيدها التي تفرضها الحكومة لإنشاء المشروع بهدف تقليل حجم القطاع الخاص.

٤. المدرسة غير الشرعية في الألفية الثالثة.

اشتهرت هذه المدرسة بأعمال الإقتصاديين من "النيوكلاسيك و النيوليبرال"، و الذين اعتقدوا أن أصحاب الأعمال غير الرسمية يتعمدون تجنب اللوائح و القوانين والتهرب من دفع الضريبة، وفي بعض الحالات يتعمدون التعامل بالسلع التي تخرج من القطاع غير الرسمي، وهذا المنظور يتماشى مع فكرة أن الإقتصاد غير الرسمي هو إقتصاد أسود أو خفي.

كما يرى رواد هذه المدرسة، أن أصحاب الأعمال غير الرسمية يفضلون الإستمرار في العمل بشكل غير رسمي، و قد يصل إلى العمل بصورة إجرامية بهدف تجنب تحمل تكاليف التشغيل الرسمية للمشروع مثل رسوم الإيجار، مصاريف الكهرباء، الضرائب، القوانين واللوائح التجارية ، .... الخ[٦].

[٦] - رشيد حمودة ، المرجع السابق.

تطور الإقتصاد غير الرسمي في مصر (لمحة تاريخية)

كان أول ظهور للقطاع غير الرسمي (إقتصاد الظل) في مصر، في حقبة الإقتصاد الرأسمالي الليبرالي قبل ثورة ١٩٥٢، حيث كان يعمل الأجانب والأثرياء في القطاع الرسمي، أما بالنسبة لغالبية أفراد المجتمع فكانوا يعملون في أنشطة غير رسمية مثل الزراعة والحرف اليدوية كعمال بالأجر، أما في حقبة الرأسمالية الليبرالية الحالية والتي بدأت بسياسة الإنفتاح الإقتصادي عام ١٩٧٥، حيث بدأت الدولة بوضع قوانين تحول دون دخول صغار المستثمرين إلي مجالات الإقتصاد، وأشارت الدراسات إلى زيادة إنتشار الإقتصاد غير الرسمي في مصر خلال حقبة الثمانينيات في القرن الماضي، فقد بلغت نسبته (٢٢,٥%) من حجم الوحدات الإقتصادية عام ١٩٨٦، والتي قد وفرت حينها ما يقرب من (٢,٥) مليون فرصة عمل وتزايدت هذه النسبة في التسعينات لتصل إلى(٤٠ %) من حجم النشاط الإقتصادي في مصر بسبب زيادة حجم الوحدات الإقتصادية غير الرسمية، وقدرت حجم نشاطات هذه الوحدات عام ١٩٩٨، بنحو (٧٦) مليار دولار، وزادت نسبة مساهمتها في التشغيل لتوفر نحو (٥) مليون فرصة عمل[٧].

[٧] - ماجد ابو النجا،.(٢٠١٨).نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية،٢٠١٨ ، جامعة شقراء ، المملكة العربية السعودية.

حجم الإقتصاد غير الرسمي في مصر

تعد مسألة معرفة حجم الإقتصاد غير الرسمي من المسائل المعقدة والشائكة في علم الإقتصاد، ويرجع ذلك إلى خصائص هذا النوع من الإقتصاد، حيث أنه إقتصاد غير رسمي، خفي، غير خاضع لرقابة الدولة، خارج إطار الدفاتر الرسمية، متهرب من الواجبات الضريبية.

مع مرور الوقت قام الإقتصاديون بتطوير بعض الطرق لمعرفة حجم الاقتصاد غير الرسمي التقريبي، وبالتالي معرفة هل صفة الرسمية تغلب على الأنشطة الإقتصادية في الدولة أم أن غير الرسمية هي السمة السائدة.

ومن هذه الطرق ما هو مباشر، كطريقة المسح بالعينات، وطريقة تدقيق الحسابات الضريبية، ومنها ما هو غير مباشر، كطريقة إحصائات الحسابات القومية وإحصاءات القوى العاملة ومنهج المعاملات ومنهج الطلب على النقود بالإضافة إلى طريقة حساب إستهلاك الكهرباء[٨]، وكلها طرق علمية تعتمد عليها كل دول العالم بجانب المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وبالنظر إلى الحالة المصرية، فقد وصلت نسبة أنشطة الإقتصاد الغير رسمي في مصر إلى (٣٥%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٦) طبقاً لدراسة أصدرها البنك الدولي والتي أعدها " فريدريك شنايدر وآخرون"، وتعد هذه النسبة كبيرة جداً، ولإدراك ذلك تجدر الإشارة إلى أن نفس التقرير ذكر ان متوسط هذه النسبة بين دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCED) كان (١٣,٥%)[٩].

وفي سياق متصل أورد تقرير صادر عن مكتب العمل الدولي في جنيف أن نسبة الإقتصاد غير الرسمي في أوروبا تقدر ب(١٨,٤%)، في حين أنها في أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة بلغت (٨,٦%) في المتوسط[١٠].

من المؤشرات العالمية المهمة أيضاً في معرفة حجم الإقتصاد غير الرسمي، هو نسبة العمال الذين يعملون بشكل غير رسمي، وفي هذا السياق أورد البنك الدولي في موجزه الإقتصادي الصادر في ديسمبر ٢٠١٣ والذي كان يعنوان "مصر: الطابع الغير رسمي هو السائد الجديد"، أن أمر التوظيف في مصر صار غير واضح المعالم إذ أن (٥٥%) من العاملين ما بين (١٥ و ٦٤) عام يعملون بشكل غير رسمي، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن واحد من بين كل خمسة من العاملين بتلك الفئة يعمل بشكل غير منتظم ولديه فقط عمل موسمي أو متقطع[١١].

بجانب ذلك فقد ذكر تقرير للبنك الأفريقي في عام ٢٠١٦، أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي تقدر بحوالي (٦١%) من إجمالي عدد المشتغلين في مصر[١٢].

---

[٨] - رشيد حمودة، استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين تجربتي مصر والجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير، جامعة عباس فرحات سطيف، ص: ٢٧-٢٨.

[9] - Friedrich Schneider and Andreas Buehn and Claudio E. Montenegro, Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007, Policy Research Working Papers, World Bank Group, July 2010, Date of access: February 2019.

[١٠] - مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس ، ٢٠١٣، ص ٨.

[11] - World Bank, Egypt World Bank Issues Brief – No. 2, Informal is the new normal, December 2013 .

[12] - The African Development Bank, Addressing informality in Egypt, Working Paper, 2016.

كما أنه وفقاً لدراسة أكاديمية حديثة لتقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي في (٩) بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها مصر، تم التوصل إلى أن متوسط حجم الإقتصاد غير الرسمي في مصر يقدر ب (٢١,٤٣%) من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٧، فيما بلغت نسبته (١٩,١%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٧[١٣].

نحو ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر يسيطر عليه القطاع غير الرسمى حتى عام ٢٠١٧

ولكننا نجد من جانب آخر؛ أن التقديرات الحكومية قد تضاربت في تحديد دقة حجم الإقتصاد الموازي في مصر، إلا أن جميعها تشير إلى أن نحو نصف الأنشطة الإقتصادية في مصر غير رسمية، فوفقاً لدراسة أعدتها لجنة الضرائب والجمارك بإتحاد الصناعات فإن الإقتصاد غير الرسمي في مصر يشكل نحو (٥٣%) من حجم الإقتصاد الكلي، ويصل حجمه إلى نحو (٣) تريليون جنيه، (١٩٢) مليار دولار، ويضم حوالي (٤) ملايين عامل.

(٥٣%)
حجم الإقتصاد غير الرسمى من الإقتصاد الكلى

وهو الرقم الذي توافق مع ما أعلنه رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري اللواء خيري بركات، بأن المنشآت الإقتصادية غير الرسمية تبلغ (٥٣%) من إجمالي المنشآت الإقتصادية في مصر.

(٥٥%)
حجم الإقتصاد غير الرسمى من إجمالى الإقتصاد المصرى

إلا أن وزير المالية محمد معيط، قال أن حجم الإقتصاد غير الرسمي في المتوسط (٥٥%) من إجمالي الإقتصاد المصري، وقد يرتفع إلى (٦٠%) أو ينخفض إلى (٥٠%)[١٤].

[١٣] - مشار إليه في : كيف أثر القطاع غير الرسمي على نمو الإقتصاد في مصر، موقع القرار ، نشر في ١٧ أغسطس ٢٠٢١، على الرابط التالي: كيف أثر القطاع غير الرسمي على نمو الاقتصاد في مصر؟ | القرار الإخباري(alkararr.com) .

[١٤] - جريدة اليوم السابع ، منشور بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٩ على الرابط التالي: http://www.youm7.com/4383639

بينما اتفق الجميع على أن أنشطة الإقتصاد الموازي تستوعب عدداً من العمالة، يفوق كلاً من العمالة بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص الرسمي معاً، وهو ما يظهر في أوقات الأزمات والركود بالأسواق، حيث تستوعب أنشطة الإقتصاد الموازي العاملين الذين يتم الإستغناء عنهم بالشركات الحكومية التي تم خصخصتها، أو من الشركات الخاصة المتعثرة.

في حين أوضحت النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة لعام ٢٠٢٠، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن (٤٣,٤%) من المشتغلين بكافة الأنشطة الإقتصادية في مصر يعملون بالقطاع غير الرسمي، وذلك بإجمالي (١١,٥) مليون مشتغل، وهو ما يشمل نصف المشتغلين بمختلف الأنشطة.

٤٣,٤ % من المشتغلين في مصر يعملون بالقطاع غير الرسمي عام ٢٠٢٠ بإجمالي (١١,٥) مليون مشتغل

كما تستحوذ أربعة أنشطة إقتصادية على حوالي (٨٥%) من إجمالي المشتغلين بالقطاع غير الرسمي، وهي أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية والزراعة والصيد وخدمات الغذاء، الأمر الذي يثير الكثير من المخاوف نتيجة الإرتباط الشديد لتلك القطاعات بالحياة اليومية للمواطنين، نظراً لما تمثله من أهمية كبيرة في تأمين إحتياجاتهم الأساسية من الغذاء، فضلاً عن تمركز القوة العاملة.

٤ أنشطة إقتصادية
تستحوذ على حوالي (٨٥%) من اجمالي المشتغلين بالقطاع غير الرسمي.
(أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، الصناعات التحويلية، الزراعة والصيد، خدمات

هناك نحو (٥,١) مليون مشتغل في مصر يعملون بالقطاع غير الرسمي بنشاط الزراعة واستغلال وقطع الأشجار وصيد الأسماك عام ٢٠٢٠، وهو ما يمثل أكثر من (٩٥%) من إجمالي المشتغلين بهذا النشاط، مما يدل على خطورة الأمر على الناتج المحلي الزراعي في مصر، ومن ثم إنعكاسه السلبي على تنمية الدولة لهذا القطاع.

أكثر من ٩٥% من المشتغلين بالقطاع الزراعي في مصر يعملون بالقطاع غير الرسمي عام ٢٠٢٠، بإجمالي ٥,١ مليون مشتغل

مكونات الإقتصاد غير الرسمي في مصر

مكونات الإقتصاد غير الرسمي في مصر			
المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	الأنشطة الإقتصادية والأسواق العشوائية	الأصول العقارية غير المسجلة	أنشطة التجارة الإليكترونية

يتمثل الإقتصاد غير الرسمي "الموازي" في الأنشطة أو الممارسات التي تستند إلى إخفاءات عمليات إقتصادية وقيم مضافة عن سجلات الدولة، وتتمثل تلك المكونات فيما يلى:

- **المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر**: حيث أن تلك المشروعات تعد هي المكون الرئيسي للإقتصاد غير الرسمي في مصر، فهي تعبر عن الجانب المنتج في الإقتصاد غير الرسمي، وتبلغ نسبتها حوالي (٢٥%) من الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية، وتلك الأنشطة تتمتع بقدرة عالية على استيعاب قدر كبير من العمالة غير الرسمية منخفضة الدخل.
- **الأنشطة الإقتصادية والأسواق العشوائية**: تُمثل هذه الأنشطة إستراتيجية البقاء للفقراء، حيث أن معظم الأنشطة الإقتصادية العشوائية تتركز في أعمال الباعة الجائلين والورش الحرفية، ومن الجدير بالذكر أن أعداد المنضمين للأسواق العشوائية قد زادت بشكل ملحوظ وكبير عقب ثورة يناير خاصة بعدما فقد عدد كبير من العاملين لأعمالهم خاصة في القطاع السياحي.
- **الأصول العقارية غير المسجلة**: تمثل الثروة العقارية غير المسجلة في مصر نحو (٩٢%) من إجمالي الثروة العقارية، حيث تتمثل هذه الأصول في شكل مباني قائمة بالفعل على أراضي زراعية، والتعديات على أملاك الدولة ووحدات الإسكان الشعبي، ويرجع عدم تسجيل الأصول العقارية إلى تعقيد إجراءات التسجيل.
- **أنشطة التجارة الإليكترونية** : حيث تعد تلك الأنشطة واحدة من صور أنشطة الإقتصاد غير الرسمي، لأن الصفقات التي تتم عبر هذه التجارة لا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي لعدم توافر أية معلومات عنها لدى الدولة، ونجد أنه في الآونة الأخيرة قد ازداد حجم تلك التجارة نظراً لإنتشار وتطور تكنولوجيا الاتصالات[١٥].

[١٥] - ماجد أبو النجا، نحو رؤية جديدة للتعامل مع الإقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية، جامعة شقراء، ٢٠١٨، المملكة العربية السعودية.

ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض أنشطة الإقتصاد غير الرسمي في مصر كما يلي:

- العاملين بالأجر اليومي في قطاع الإنشاءات أو تنظيف المنازل أو الخدمات المنزلية بشكل عام.
- سائقي مركبات التوكتوك.
- المعلمين العاملين في الدروس الخصوصية.
- المهندسون والأطباء والمحامون أو غيرهم من العاملين في القطاع الحر بدون أن تكون لهم بطاقات ضريبية.
- عربات الطعام في الشارع " بعضهم يدفع مقابل إلى البلدية أو غيرها، لكن هذه المدفوعات لا تسجل في الدفاتر الرسمية".
- الباعة في الأسواق وكذلك الباعة الجائلين.

كل هذه المهن السابقة وغيرها، تشكل أمثلة للأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت مسمى الإقتصاد غير الرسمي، كما أنه يضاف إلى هذه الأنشطة أيضاً أي مؤسسة مسجلة تقوم بتشغيل موظفين بدوام كلي أو جزئي بدون أن تدفع تأمينات أو تقوم بأي نشاط لا تبلغ به الجهات الرسمية.

سمات وخصائص القطاع غير الرسمي

الإقتصاد غير الرسمي أو الموازي أو ما يعرف بإقتصاد الظل يعد واحداً من أهم الظواهر التي شغلت إهتمام الباحثين بعلم الإقتصاد وذلك لتأثيره الذي يمتد إلي بعض المتغيرات الإقتصادية مثل النمو الإقتصادي والبطالة وغيرهم، حيث يشمل الإقتصاد الموازي جميع الأنشطة الإقتصادية غير المشروعة أو الأنشطة المشروعة والتي لا يتم تسجيلها بشكل رسمي، وبالتالي لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر إلي إقتصاديات العالم، نجد أن ظاهرة الإقتصاد الموازي موجودة في البلدان المتقدمة والنامية علي حدٍ سواء، ولكن مع إختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية في كل منهم، لذا؛ لا يمكن حد هذه الظاهرة علي مجتمع معين، حيث مع بداية الإنفتاح الإقتصادي ظهرت مجموعة من النشاطات السوداء غير المسجلة رسمياً والتي ترتبط بظاهرة الإقتصاد الموازي[١٦].

خصائص الإقتصاد الموازي[١٧]:

- تتميز أسواق الإقتصاد الموازي بنقص شديد في عملية تنظيم السوق والمنافسة الشديدة بين المنتجين ومقدمي الخدمات، حيث لا يخضع الإقتصاد الموازي لقوانين تعمل علي تحديد حجم السوق أو الأنشطة الإقتصادية.
- لا يلتزم بالتشريعات والقوانين الصادرة من الدولة، مثل التراخيص التي توفرها الدولة لممارسة الأنشطة الإقتصادية، ولا يخضع لقوانين العمل والضمان الإجتماعي الذي يتم توفيره للعاملين من قبل صاحب العمل. ولا تدخل نشاطاته ضمن الحسابات القومية للدولة مثل حساب الناتج المحلي الإجمالي مما ينتج عنه تقدير الناتج بأقل من قيمته الحقيقية.
- تتسم الأنشطة الإقتصادية بالسرية، سواء عملية البيع أوالشراء، حتي تكون هذه الأنشطة بعيدة عن عمليات الرقابة، حيث يتواجد به كافة أشكال الأنشطة الإقتصادية، بداية من عملية المقايضة وصولاً إلي التجارة الإلكترونية. ولا يقتصرعلي شريحة معينة في المجتمع حيث يتضمن كافة الأعمار والمستويات التعليمية المختلفة، بالإضافة إلي تواجده في البلدان النامية والمتقدمة علي حدٍ سواء، وأيضاً يتصف الإقتصاد الموازي بالتهرب من كافة الإلتزامات المستحقة علي الأنشطة الاقتصادية التي يتم ممارستها داخل دائرة إقتصاد الظل.
- تعتمد معظم هذه الأنشطة علي التكنولوجيا غير المتطورة، حيث تعتمد علي أسلوب الإستخدام الكثيف لعنصر العمل بدلاً من الموازنة بين عنصري العمل ورأس المال في عملية الإنتاج.
- تعتمد هذه الأنشطة علي السيولة النقدية ورؤوس الأموال قليلة الحجم.
- تقوم هذه الأنشطة باستخدام المواد الأولية ذات المنشأ الداخلي وتتجه معظم منتجاتها إلي السوق الداخلي.
- لا يوجد توازن في أجور العاملين بهذه الأنشطة حيث تتفاوت الأجور، فيوجد إتجاه من بعض العاملين نحو إكتناز الأموال والثراء السريع، وهنا من الممكن أن يتحول الإقتصاد الموازي لإقتصاد إجرامي، وتمارس معظم الأنشطة في المنازل والمنازل المخالفة بشكل خاص.

---

[١٦] - ماجد عبد العظيم، الإقتصاد الموازي في مصر في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٦) وآليات توظيفه في خطط التنمية، ٢٠١٧، معهد أكتوبر العالي للإقتصاد.

[١٧] - دندن فتحي، وقدال زين الدين، الإقتصاد الموازي وانعكاساته علي فعالية سياسة الدعم الحكومي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال،٢٠٢١، عدد (١).

- لا يوجد فصـــل بين عملية الإدارة والملكية، حيث أنه في معظم الأحيان يكون مالك النشـــاط هو المدير، وعلي الجانب الآخر تستفيد هذه الأنشطة من خدمات البنية التحتية الموجودة في الدولة وفي المقابل تتجه إلي التهرب الضريبي[١٨].

ويمكن تقسيم أنشطة الإقتصاد الموازي إلي أنشطة تتم في مباني ثابتة ومحددة جغرافياً، مثل ورش الميكانيكا والملاهي الليلية والمحلات التجارية وبعض الورش الصغيرة، وتوجد علي الجانب الآخر أنشطة تتم في مكان غير محدد، ولا يتم تسجيلها بشكل رسمي في الدولة مثل عمال الأجرة والدروس الخصوصية[١٩].

سمات الإقتصاد الموازي

- غياب تسجيل المنشأة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها.
- صغر حجم التشغيل في المنشأة.
- محدودية رأس المال المستثمر للمنشأة.
- أظهر تحليل المنشـأة التي تسـتخدم آلات ومعدات في القطاع غير الرسـمي أن (٥٤%) منها يعتمد على التشـغيل اليدوي، في حين يعتمد (٣٧%) منها على الطاقة الكهربائية، و (٨%) على الغاز .

كما ترتبط أنشـطة القطاع غير الرسـمي بروابط مباشـرة وغير مباشـرة بالإنتاج والخدمات والتجارة مع القطاع الرسـمي، فمن ناحية، تتجه المصانع إلى الإعتماد في بعض عمليات التصنيع على القطاع غير الرسمي وذلك لتقليل النفقات وإيجاد أساليب إنتاج أكثر مرونة عن طريق التعاقد من الباطن مع القطاع غير الرســمي لأداء بعض العمليات، ومن ناحية أخرى، يقوم القطاع غير الرســمي بتوفير العديد من السلع والخدمات الرخيصة نسبياً لمحدودي الدخل العاملين في القطاع الرسمي.

ومن ناحية أخرى، تمثل القدرات الإدارية والتكنولوجية المتدنية للمشـروعات متناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسـطة عائقاً كبيراً أمام تحقيق الروابط الأمامية والخلفية مع المنشآت الكبيرة والأجنبية.

---

[١٨] - المرجع السابق.

[١٩] - المأمون علي، الإقتصاد غير الرسمي في مصر(نموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، ٢٠١٥، عدد(١٣).

أسباب توسع الإقتصاد الموازي

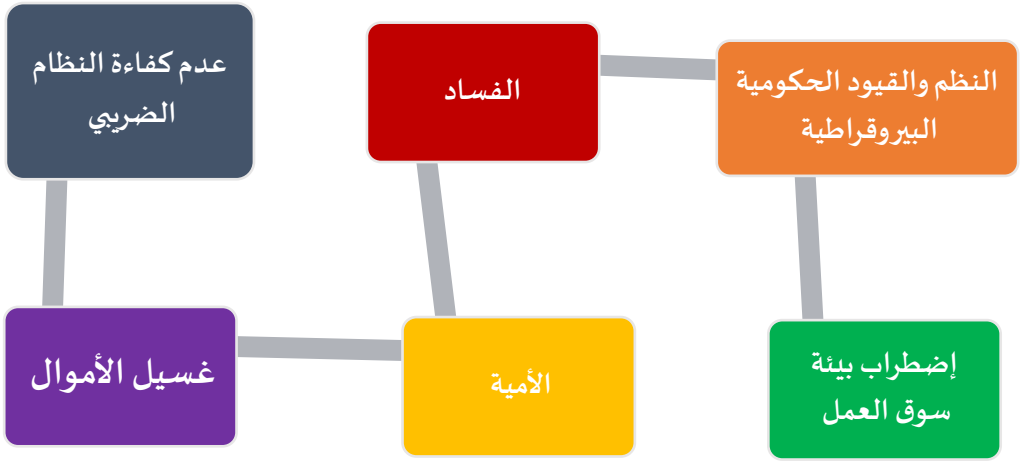

يهدف أي نشـاط إقتصـادي إلى الربح، والذي بدوره يزيد عندما تقل المصـاريف وتزيد الإيرادات، وتنافس الأنشـطة الإقتصـادية في السوق الحر، ويكون دور الدولة ضمان عدالة المنافسة مع حماية حقوق العمال وتحصيل ضرائب تمول من خلالها مصاريفها.

ولكن حين يستشري الفساد داخل مؤسسات الدولة ولا يشعر المواطن مستثمراً كان أو عاملاً بأثر ما يدفعه من ضرائب، وحين تكون البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الحكومية هي السمة السائدة لإستخراج أي تصريح حكومي، فإن المواطنين يتوجهون إلى ممارسة النشاط الإقتصادي خارج الإطار الذي تشرف عليه مؤسسات الدولة، لتقليل مصروفاتهم بعدم دفعهم ضرائب، ومن ناحية أخرى هروباً من تعقيد الإجراءات الحكومية.

الأسباب الدافعة إلى توسع الإقتصاد الموازي في مصر

١. **النظم والقيود الحكومية البيروقراطية**: تعد البيروقراطية سمة سائدة في كل المؤسسات الحكومية في مصر، حيث أننا نجد أنه مع تزايد القيود والضغوط الإدارية يظهر الإقتصاد الموازي لكثير من الأسواق الهامة التي يقوم عليها أي إقتصاد كسوق العمل، وسوق السلع والخدمات، وأسواق المال والنقد وسوق العملة الصعبة.

انعكس هذا الوضع على زيادة الأنشطة غير الرسمية، ففي دراسة صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة، عن الإقتصاد غير الرسمي قامت بحصر الجهات الحكومية التي تقوم بالإجراءات الرسمية الواجب مراعاتها عند مزاولة أي نشاط إقتصادي، فوجدت أنها أكثر من عشر جهات، تبدأ من إدارة الحي، مروراً بالسجل التجاري، ثم الخضوع لإشراف ورقابة من إدارة التأمينات الإجتماعية، ومكتب العمل، ومصلحة الضرائب، وإدارة الأمن الصناعي، ووزارة التموين، ووزارة الصحة، وإدارة المطافئ بوزارة الداخلية، وجهاز شئون البيئة، وقسم شرطة الحي، وهو ما يمثل عبء على كاهل المنشأة[٢٠].

[٢٠] - ريم عبد الحليم، الإقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر تعريف ومراجعة تشريعية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص ١٦.

٢. **الفساد**: احتلت مصر في عام ٢٠١٤ المرتبة (٩٤) من أصل (٧٥) دولة في مؤشر مدركات الفساد الذي تعلنه منظمة الشفافية الدولية[٢١]، أما في العام ٢٠١٥ فقد تحسنت مرتبة مصر فصارت (٨٨)، ويرجع جزء كبير من هذاالتحسن إلى أن عدد الدول التي شملها التقرير في نفس العام كان (١٦٨) دولة فقط.

واحتلت مصر في العام ٢٠١٨ المرتبة (١٠٥) من أصل (١٨٠)، وهو ما يضع مصر في الطرف الأدني للمؤشر[٢٢]، هذا الفساد وبلا شك يجعل أرباب الأعمال يفكرون ملياً قبل أخذ قرار الدخول في القطاع الرسمي.

٣. **عدم كفاءة النظام الضريبي**: يعاني النظام الضريبي في مصر من عدة مشاكل، ومن اللافت للنظر أن هذه المشاكل ليست منحصرة في الممارسة فقط، أي في سلوك جمع الضرائب، لكن أيضاً في القوانين المنظمة ذاتها.

٤. **إضطراب بيئة سوق العمل**: تعرضت بيئة سوق العمل في مصر إلى بعض الإضطرابات منذ عام ٢٠١١، وزادت حدتها بشدة بدءاً من ٢٠١٣، بعضها كان نتاج الظروف التي مرت بها مصر، والبعض الآخر كان بسبب ما مرت به بعض الدول العربية، ويمكن رصد بعض المظاهر الإقتصادية لهذه الإضطرابات على النحو التالي:

- **ضعف معدلات النمو الإقتصادي**، وبالتالي لم يستطع الإقتصاد المصري خلق فرص عمل للقادمين إليه، حيث يجب أن يكون معدل النمو الإقتصادي يعادل ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني على الأقل، فمثلاً عام ٢٠١٧ كان معدل النمو السكاني في مصر (١,٩%)، في حين كان معدل الناتج المحلي لنفس العام (٤,١%)[٢٣].
- **الإضطرابات السياسية والتغيرات في سوق العمل في الدول العربية المحيطة**؛ فدول مثل ليبيا واليمن، تستوعب عدد كبير جداً من العمالة المصرية، وبعد اندلاع الثورتين الليبية واليمنية اضطرت هذه العمالة إلى العودة إلى مصر، كذلك إقرار المملكة العربية السعودية لبرنامج المقابل المالي في يوليو ٢٠١٧، والذي يهدف إلى توطين العمالة المحلية في مواجهة معدلات البطالة المرتفعة، والذي بموجبه تم زيادة الرسوم المفروضة على العمال الوافدين، وكنتيجة لذلك غادر (٨٠٠) ألف عامل أجنبي من سوق العمل السعودي في الفترة من الربع الثاني للعام ٢٠١٧ إلى الربع الثاني من عام ٢٠١٨[٢٤]، كان لمصر نصيب كبير منهم، والسبب في ذلك هو كون المملكة أكبر بلد يوجد فيه عدد المصريين في الخارج، حيث يقدر عدد المصريين في السعودية بثلاثة ملايين مصري.

حين غادر جزء ليس بقليل من هذه العمالة وعاد إلى مصر لم يجد فرصة عمل في القطاع الحكومي، بجانب ذلك فإن ما توافر لها من فرص في القطاع الخاص الرسمي كان قليل، لذلك وجد جزء كبير منها نفسه مضطراً إلى العمل في أنشطة الإقتصاد غير الرسمي.

- **إنخفاض معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر**، فطبقاً لما أعلنه البنك المركزي، فقد حقق صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة يوليو/ مارس للعام المالي ٢٠١٧ /٢٠١٨، صافي تدفق للداخل (٦) مليار دولار، في حين حقق خلال نفس الفترة للسنة المالية السابقة (٦,٦) مليار دولار[٢٥]. وليس هذا بجديد على مصر، ففي ظل الإضطرابات السياسية وإعلان الدولة الحرب على

---

[٢١] - بيان منظمة الشفافية الدولية بخصوص ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٥، بيان رسمي ، ٢ أغسطس ٢٠١٦، تاريخ الوصول؛ فبراير ٢٠١٩.

[22] - Transparency International, Corruption Perception Index 2018, Executive Summary, Date of access: March 2019.

[٢٣] - ابراهيم نوار، الناس والامية والنمو: قراءة في نتائج التعداد العام للسكان ٢٠١٧، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٧ فبراير ٢٠١٨.

[٢٤] - الهيئة العامة للاحصاء ، نشرة سوق العمل ، الربع الثاني، ٢٠١٧ ، الربع الثاني ٢٠١٨.

[٢٥] - البنك المركزي المصري، المجلة الإقتصادية، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثالث، ص ٦٣.

الإرهاب وقيامها بعملية عسكرية شاملة في سيناء، من الطبيعي أن تقل معدلات الإستثمار الأجنبي، وقد رصد تقرير للمعهد المصري للدراسات أسباب ذلك، فكان منها، عدم قدرة الحكومة على إستعادة النمو الإستهلاكي وعوامل متعلقة بالعرض والطلب وكذلك معدلات التضخم وسعر الفائدة ومدى سهولة أداء الأعمال وغياب الإستقرار السياسي.

ونتيجة لإنخفاض معدلات الإستثمار الأجنبي، انخفضت فرص العمل مما زاد من اضطراب بيئة سوق العمل في مصر ودفع الكثير من العمال للعمل في القطاع غير الرسمي[٢٦].

٥. **الأمية**: انخفض عدد الأميين (للأفراد ١٠ سنوات فأكثر) من (١٧,٦) مليون فرد عام ١٩٩٦ إلى (١٧) مليون فرد عام ٢٠٠٦، ثم عاد للإرتفاع إلى (١٨,٤) مليون فرد عام ٢٠١٧، وذلك طبقاً لبيان صحفي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية[٢٧]، فيما بلغت عام ٢٠٢١ نسبتها إلى (١٧,٩%).

ويعود السبب في إنخفاض عدد الأميين للفترة المذكورة إلى تبني الحكومات لحملات محو الأمية، وقد نجحت هذه الحملات في تخفيض عدد الأميين، لكن هذه الأمور لم تدم طويلاً، وعادت هذه النسبة للإرتفاع.

وكما هو معلوم فإن زيادة نسبة الأمية يدفع إلى زيادة نسبة الإقتصاد غير الرسمي، فالشخص غير المتعلم لن يستطيع أن يحصل على أي وظيفة رسمية لعدم معرفته القراءة والكتابة، لذلك لن يجد أمامه إلا أن يعمل كعامل في قطاع الإنشاءات أو بائع متجول.

٦. **غسيل الأموال**: حيث أن هناك علاقة وثيقة بين عمليات غسيل الأموال ووجود الإقتصاد الموازي لأن عمليات غسيل الأموال تعد بمثابة الجسر الذي تعبر عليه الأموال القذرة التي تولدت من الإقتصاد الموازي لتصل إلى الإقتصاد الرسمي، وأن حجم الأموال المغسولة مرتبط بحجم الأنشطة غير المشروعة في الإقتصاد الموازي، فزيادة دخول الأنشطة الموازية يزيد من فرص عمليات غسيل الأموال، وكلما زادت عمليات غسل الأموال يشجع ذلك على نمو وإزدهار الإقتصاد الغير رسمي.

---

[٢٦] - أحمد ذكر الله، الإستثمار الأجنبي في مصر، واقع وتحديات، المعهد المصري للدراسات، ١٠ مايو ٢٠١٨.

[٢٧] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، ٨ سبتمبر ٢٠١٨، مشر إليه في جريدة المصري اليوم بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٢٢،على الرابط : https://www.almasryalyoum.com/news/details/2686430

الآثار السلبية للإقتصاد غير الرسمي

يؤدي إنتشار الإقتصاد غير الرسمي في مصر إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من حصيلة ضريبية لا يستهان بها تقدر بنحو (٤٠٠) مليار جنيه، والتي يمكن أن تغطي ما يقرب من (٨٥%) من إجمالي العجز الكلي (٤٧٥ مليار جنيه) في موازنة عام (٢٠٢١ – ٢٠٢٢) ومن ثم ينخفض العجز الكلي في الموازنة إلى (١٧٥) مليار جنيه لتصبح نسبته (٢,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي (٧,١) ترليون جنيه، بدلاً من النسبة الحالية البالغة (٦,٧%) بافتراض نجاح الحكومة في دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي، وبالطبع هذا بخلاف أرصدة الديون المستحقة للحكومة (ضريبية وغير ضريبية) البالغة (٤٤٠) مليار جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠٢١[٢٨].

ويعد تأثير الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الرسمي قضية معقدة تختلف من دولة لأخرى، ويتأثر بعوامل عدة مثل الحجم والهيكلية الإقتصادية والسياسات الحكومية، وهناك بعض الدول قد شهدت تأثيراً واضحاً للإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الرسمي من خلال التهرب الضريبي وعدم الإمتثال للتشريعات العمالية والتأثير على التوزيع غير العادل للثروة والفجوات الإجتماعية.

بعض الدول التي شهدت تأثيراً واضحاً للإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الرسمي

- **نيجيريا**

وهي من الدول التي تواجه تحديات كبيرة نتيجة لإنتشار الإقتصاد غير الرسمي. وفقًا لتقرير للبنك الدولي في عام ٢٠١٩، يُقدر حجم الإقتصاد الغير رسمي في نيجيريا بنحو (٦٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وتشهد **الهند** أيضاً تحديات نتيجة إنتشار الإقتصاد غير الرسمي، فوفقاً لتقرير البنك الدولي في عام ٢٠١٩، يقدر حجم الإقتصاد الغير رسمي في الهند بنحو (٤٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

- **إيطاليا**

وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية، يقدر حجم الإقتصاد الغير رسمي بنحو (١٢٪) من نسبة الناتج المحلي الإجمالي.

- **البرازيل:**

يقدر حجم الإقتصاد الغير رسمي بنحو (١٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وفقاً للبنك الدولي.

- **بنجلاديش**

تشكل الأعمال غير الرسمية أكثر من (٨٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

- **جنوب أفريقيا**

يقدر الإقتصاد غير الرسمي في بنحو (٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

[٢٨] - أ. د. فخري الفقي، الإقتصاد غير الرسمي بين الدمج أو التكامل، منشور على موقع مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١. على الرابط التالي: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (idsc.gov.eg).

- **كولومبيا**

يعد الإقتصاد غير الرسمي من أكبر الإقتصادات الغير رسمية في أمريكا اللاتينية، حيث يقدر بنسبة (٣٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

هذه الأمثلة توضح تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في بعض الدول، على أنه يجب ملاحظة أن الأرقام والإحصائيات قد تختلف بين التقارير المختلفة وقد تكون متغيرة مع مرور الوقت، كما أن الإحصائيات تشير إلى أن هذه الدول تعاني من عدة مشاكل إقتصادية، منها التضخم، وتراجع القيمة الحقيقية للنقد، وتقلص الأسواق الرسمية، وعدم توافر فرص العمل والإعاشة المستدامة، وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتفشي الفساد والجريمة المنظمة.

إن وجود إقتصاد غير رسمي بهذا الحجم يهدد السلم الإجتماعي، ويهدد المنافسة العادلة في إقتصاد السوق، كما أنه يهدد بفشل أي خطة لإجراء أي إصلاح اقتصادي، ويمكن إستعراض هذه الآثار السلبية من خلال النقاط التالية:

١. سلبيات تهدد السلم الاجتماعي:

يوفر الإقتصاد غير الرسمي تربة خصبة للإقتصاد الأسود أو الإجرامي، فالأموال الموجودة داخل الإقتصاد الأسود إذا أراد صاحبها أن يقوم بإيداعها في بنك مثلاً أو ممارسة أي نشاط إقتصادي مشروع فقد يواجه سؤال "من أين لك هذا؟" لذلك يحتاج أن يمرر هذه الأموال على مشروعات وسيطة، وتسمى هذه العملية بغسيل الأموال، وأفضل مكان متاح لهذه الأنشطة الوسيطة هو الإقتصاد غير الرسمي.

والعكس أيضاً صحيح، فإذا أراد شخص أن يمول أي نشاط مشبوه لو قام بسحب مبلغ كبير من جهة رسمية أو أخذ قرض من بنك فإن البنك يتحرى عن الهدف من هذا القرض في حين أنه لو قام بتمويل هذا النشاط من أي مشروع إقتصاد غير رسمي فإنه يضمن بهذه الطريقة أن يكون ما يفعله بعيداً عن أعين الأجهزة الرقابية.

٢. سلبيات تهدد سوق العمل والمنافسة العادلة:

حين تعمل شركتين في مجال الإنشاءات في مصر، أحدهما عالمية تعمل وفقاً لمواصفات تقتضي منها إستخراج تأمين صحي لكل العاملين في الموقع – وغيره من متطلبات رسمية – وما يترتب عليه من تكاليف، وفي نفس الوقت تنافسها شركة أخرى يرأسها مستثمر مصري لم يقم بمثل تلك المتطلبات، فبالتأكيد سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحيته عن الشركة الأولى، ويسبب هذا الفارق عدم عدالة المنافسة، الناتج عن توسع النمط الغير رسمي في مصر.

المثال السابق وغيره يدفع الكثير من الشركات العالمية للتفكير ألف مرة قبل أن تقوم بالإستثمار في مصر، وقد يأخذ بعضها قرار عدم الإستثمار مما يؤثر بدوره على نقص الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

٣. سلبيات تهدد إجراء أي خطة إصلاح إقتصادي:

تعتمد أي خطة يراد لها أن تنجح في أول خطواتها على البيانات ، فحين لا تتوفر بين أيدي الحكومة بيانات دقيقة عن حجم الأنشطة الإقتصادية بسبب توسع الإقتصاد غير الرسمي؛ فإن ذلك يدفعها إلى التخمين، الذي يعطي نتائج غير صحيحة وبالتالي قرارات خاطئة تقود إلى فشل أي مجهودات الهدف منها القيام بأي إصلاح إقتصادي.

الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على حقوق الإنسان

عند النظر إلى الإحصائيات والتقارير المتاحة، يمكن رصد بعض التأثيرات السلبية للاقتصاد غير الرسمي على حقوق الإنسان. ومع ذلك، يرجى ملاحظة أن البيانات المحددة قد تختلف من بلد إلى آخر وتعتمد على السياق الإقتصادي والإجتماعي. ومن أهم تأثيرات الإقتصاد غير الرسمي من منظور حقوق الإنسان ما يلي:

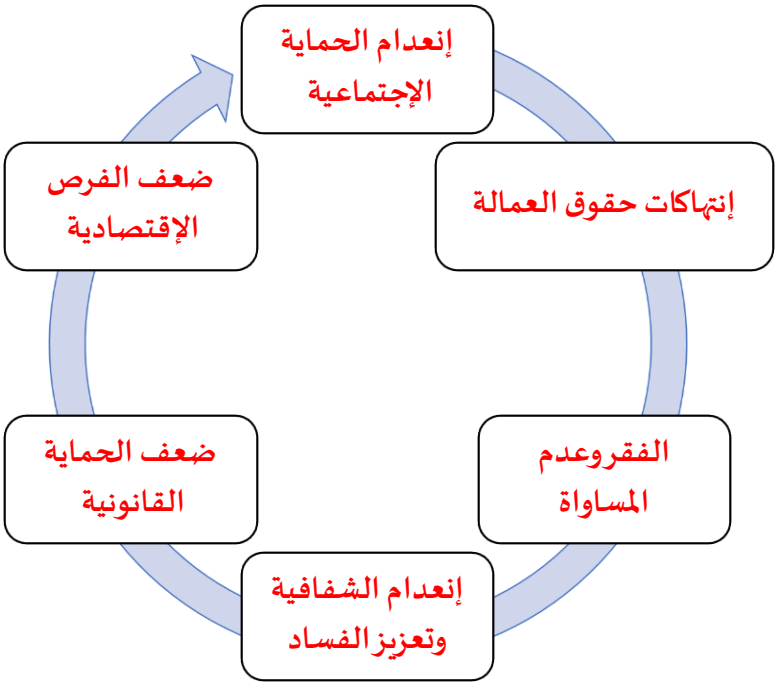

- **إنعدام الحماية الإجتماعية**: في القطاع غير الرسمي يكون هناك نقص في حماية حقوق العمال، حيث يعاني العاملون في هذا القطاع من نقص الحماية الإجتماعية، مثل نظام التأمين الصحي والتقاعد والضمان الإجتماعي. وهذا يؤثر سلباً على حقوق العمالة في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة والحماية من المخاطر الإجتماعية، مثل البطالة والإعاقة والشيخوخة.
- **إنتهاكات حقوق العمالة**: قد تحدث إنتهاكات لحقوق العمالة في الإقتصاد غير الرسمي، مثل العمل القسري وعمالة الأطفال وسوء المعاملة الجنسية وظروف العمل غير الآدمية، كل هذه الإنتهاكات تعرض حقوق الإنسان للخطر وتؤثر على كرامة الأفراد، حيث أنه وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٢٠، يوجد حوالي (٢٤,٩) مليون شخص في العالم مضطرون للعمل في ظروف العمل القسري، والذي يشمل العمالة القسرية والإستغلال الجنسي وعمل الأطفال، كما تشير بعض التقارير إلى أن العمالة القسرية تكون مرتبطة بشكلٍ كبير بالإقتصاد غير الرسمي.
- **الفقروعدم المساواة**: يمكن أن يساهم الإقتصاد غير الرسمي في زيادة الفقر وعدم المساواة؛ نظراً لعدم توفر فرص العمل الرسمية والحماية الإجتماعية، وقد يعيش العمال في القطاع غير الرسمي في ظروف إقتصادية صعبة ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية؛ مما يؤثر على حقوقهم في الحصول على الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم، وتشير تقارير منظمة الأمم المتحدة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يعزز الفقر وعدم المساواة، حيث يكون للأفراد المشاركين في هذا القطاع فرص أقل للنمو الاقتصادي والحصول على دخل مستدام والوصول إلى الخدمات الأساسية.

- **إنعدام الشفافية وتعزيز الفساد**: يمكن أن يكون الإقتصاد غير الرسمي مرتبطاً بزيادة مستويات الفساد وعدم النزاهة، كما أن غياب الشفافية وعدم وجود ضوابط صارمة يؤدي إلى إنتشار الرشوة والإحتيال وغسل الأموال وتهريب الممتلكات والتهرب الضريبي، وتؤثر هذه الأنشطة على حقوق الإنسان بشكل سلبي، حيث يتم تحويل الموارد العامة وتضييع فرص التنمية المستدامة وتوزيع الثروة بشكل غير عادل، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويؤثر على حقوق الفرد في الحصول على فرص متساوية والمشاركة الفعالة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وفي هذا الإطار تشير تقارير مؤسسات مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يرتبط بإرتفاع مستويات الفساد وإنعدام الشفافية، وهذيزيد من صعوبة تتبع ورصد النشاطات الإقتصادية وتقدير الدخل والضرائب المستحقة، مما يفتح الباب أمام التلاعب والتهرب الضريبي وغسل الأموال.
- **ضعف الحماية القانونية:** قد يعاني الأفراد العاملون في الإقتصاد غير الرسمي من ضعف الحماية القانونية، وبالرغم من أنه قد يكون هناك قوانين وسياسات ولكنها غير كافية لحماية حقوق العمال وتنظيم الأنشطة غير الرسميةمما يعرض العمال للظلم والإستغلال ويحرمهم من الوصول إلى آليات التحكيم والتنظيم القانوني، وقد اشار تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٨ إلى أن العديد من العاملين في الإقتصاد غير الرسمي يفتقرون إلى الحماية القانونية الكافية والضمانات الإجتماعية، مما يجعلهم عرضة للإستغلال وسوء المعاملة.
- **ضعف الفرص الإقتصادية**: يؤثر الإقتصاد غير الرسمي على الفرص الإقتصادية للفرد والمجتمع بشكل عام. حيث يمكن أن يكون للقطاع الغير رسمي تأثير سلبي على الإستثمار والنمو الإقتصادي في القطاع الرسمي، وبالتالي يقلل من فرص العمل والتنمية الإقتصادية المستدامة.

لذلك، ينبغي على الحكومات والمجتمع الدولي العمل على تعزيز الاقتصاد الرسمي وتحسين بيئة العمل، وتوفير فرص العمل الرسمية، وتعزيز حقوق العمالة، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، ويتطلب ذلك التشجيع على الإبتكار والريادة الإقتصادية وتعزيز النمو المستدام والشامل لضمان حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على التنمية المستدامة

طورت التنمية المستدامة أساليب التخطيط الإقتصادي في إتجاه يعمل على التوفيق بين قدر من الإلزام لبرامج النخطيط لحماية البيئة من جهة وبين مقومات نظام السوق الذي يعتمد على المبادرات الفردية ولا يخضع إلا لقانون السوق، ولتحقيق الأهداف التنموية لابد من إستخدام مجموعة من الأدوات؛ حيث تختلف هذه الأدوات من دولة إلى أخرى حسب مرحلة النمو السائد في المجتمع، كما يؤثر الإقتصاد الخفي على وضع سياسات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها من خلال آثار الإقتصاد الخفي على أبعاد التنمية المستدامة، الكلية والجزئية، وتتجلى آثار الإقتصاد غير الرسمي بصورة أساسية من ناحية الإقتصاد الجزئي بتوزيع غير عادل للدخول وتخصيص الموارد وأثرها على الكفاءة الإقتصادية. وفيما يتعلق بآثار الإقتصاد الخفي السلبية على قضايا الإقتصاد الكلي فتتعدد الآثار السلبية المتعلقة بذلك الأمر، حيث يعتبر فقدان حصيلة الضرائب من أهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الإقتصاد الخفي، كما يؤدي تأثير الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي إلى فشل السياسات الإقتصادية الهادفة إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي، كما يؤدي الاقتصاد الغير رسمي إلى تشوه الأسعار المحلية.

إلى جانب ماذكر كله سابقاً فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية على حقوق الإنسان الأساسية، من الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الحماية والضمان الإجتماعي وما إلى ذلك من الحقوق ، فإن تأثير القطاع غير الرسمي على الحق في التنمية له تأثيرات سلبية كبرى مما يعيق التنمية المستدامة ونجد ذلك من خلال عدة طرق؛ من أهمهاما يلي:

١. **نقص في الإيرادات الحكومية**: حيث أن الإقتصاد غير الرسمي يعني عدم دفع الضرائب والرسوم المستحقة، مما يقلل من إيرادات الحكومة، وهذا بدوره يعرقل القدرة على تمويل المشاريع الحيوية وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

٢. **ضعف الإدماج الإقتصادي والإجتماعي**: من المعروف أن الإقتصاد غير الرسمي ينشط دائماً في المجتمعات التي تعاني من فقر وعدم المساواة الإقتصادية، وعلى الرغم من أنه يمكن أن يكون وسيلة للبقاء على قيد الحياة للفئات الضعيفة، إلا أنه قد يعزز عدم المساواة الإقتصادية ويعرقل الفرص الحقيقية للتحسين الإقتصادي والإجتماعي.

٣. **نقص الإستثمار الأجنبي المباشر**: يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم عوامل التنمية المستدامة، حيث يسهم في تحسين البنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات، وخلق فرص عمل. ومع ذلك، قد يتردد المستثمرون الأجانب في الإستثمار في البلدان التي يسود فيها الإقتصادغير الرسمي بشكل كبير، نظراً لعدم الإستقرار وعدم وضوح القوانين والقواعد التجارية. ويؤثر ذلك سلباً على قدرة البلد على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يعزز التنمية المستدامة.

٤. **ضعف البنية التحتية**: قد ينشأ الإقتصاد غير الرسمي في المناطق ذات البنية التحتية الضعيفة، حيث يفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء الصالح للشرب والنقل. وهذا يؤثر على جودة الحياة وفرص التنمية الإقتصادية في تلك المناطق.

٥. **إرتفاع معدلات البطالة**: قد يكون الإقتصاد غير الرسمي وسيلة للبقاء على قيد الحياة للأفراد في ظل ضعف سوق العمل الرسمي وإرتفاع معدلات البطالة. ومع ذلك، فإن هذا القطاع غالباً ما يكون غير مستقر ويفتقر إلى فرص العمل الرسمية والحماية الإجتماعية، مما يزيد من ضعف الإستقرار المالي والإقتصادي للأفراد والمجتمعات.

٦. **تفشي الفساد**: قد يرتبط الإقتصاد غير الرسمي بإرتفاع مستويات الفساد وعدم النزاهة في الأنشطة التجارية والمالية، مما يؤثر على بيئة الأعمال ويقلل من الثقة في النظام الإقتصادي، مما يقيد فرص التنمية المستدامة والإستقرار الإقتصادي.

بشكل عام، يمكن أن يكون للقطاع الغير الرسمي تأثير سلبي على التنمية المستدامة بسبب نقص التمويل، وتعزيز عدم المساواة الإقتصادية، وضعف البنية التحتية، وتفشي الفساد، وضعف الإستثمار، وإرتفاع معدلات البطالة. وبالتالي، يتعين على الحكومات إتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز الشفافية، وتعزيز القطاع الرسمي، وتوفير فرص العمل الرسمية، وتعزيز البنية التحتية، ومكافحة الفساد، وتعزيز بيئة الأعمال الصالحة للمستثمرين، بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير برامج تعليمية وتدريبية لتعزيز مهارات العمالة وزيادة فرص العمل في القطاع الرسمي.

بمما لاشك فيه أنه بتعزيز الإقتصاد الرسمي وتقليل الإقتصاد غير الرسمي، يمكن تحقيق تنمية مستدامة تعزز العدالة الإجتماعية وتوفر فرصاً للجميع، ذلك يتطلب تعاوناً شاملاً بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية لتحقيق هذه الأهداف والتغلب على التحديات المرتبطة بالإقتصاد غير الرسمي.

مزايا القطاع غير الرسمي

رغم وجود آثار سلبية للإقتصاد غير الرسمي إلا أن هذا لايعني أن للإقتصاد الغير رسمي مزايا إيجابية، ذلك أن قدرة هذا الإقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الإقتصاد أكثر قدرة على الإستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالإقتصاد الرسمي، كذلك فإن هذا الإقتصاد سيكون قادراً على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل، وبالتالي يحقق آثاراً توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل، ويعني ذلك أن الإقتصاد غير الرسمي قد يؤدي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل، كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو الإقتصاد الخفي على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الإقتصاد ككل في وضع تنافسي، فقد يكون الإقتصاد الخفي أكثر إستجابة للظروف والتغيرات على مستوى الإقتصاد بالشكل الذي قد يساعد صانع السياسة الإقتصادية على تبنى عملية التعديل الهيكلي المطلوبة لكي يظل الإقتصاد في وضع أفضل، على أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع التي يتم إنتاجها في الإقتصاد الخفي، فهناك بعض السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الإقتصاد الخفي ولكنها تحمل آثاراً سلبية على المستوى الإجتماعي مثل المخدرات والقمار وغيرها.

وفيما يتعلق بمصر على وجه الخصوص، نرى أن تلك الإيجابيات ظهرت على وجه الخصوص بعد إندلاع ثورة يناير ٢٠١١ وما تبعها من تحولات قادت بالطبع إلى تغييرات في الأوضاع الإقتصادية مثل زيادة نسبة البطالة والنقص الحاد في الإستثمار الأجنبي وبالأخص منذ يوليو ٢٠١٣ .

في هذا التوقيت شكل وجود الإقتصاد غير الرسمي داعم قوى للإقتصاد بما وفره من فرص عمل وكذلك ما وفره من دخول جانبية لمحدودي الدخل كالمعلمين وموظفي الحكومة، وقد أدى ذلك أيضاً إلى تحسن ميزان المدفوعات بما وفره من بدائل محلية تساعد على تقليل الإستيراد من الخارج، وهو ما انعكس بشكلٍ مباشر أو غير مباشر على زيادة دخول المواطنين، وبالتالي زيادة الطلب المحلي؛ والذي يؤدي بالضرورة إلى وجود آثار إيجابية على الإقتصاد.

دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي (المزايا – المعوقات)

العوامل اللازمة لتحويل قطاع كبير من الإقتصاد غير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي

١. إعادة تصميم قوانين ونظم ولوائح الدولة لتصبح أكثر واقعية وعدالة، وهنا لابد أن تأتي هذه القوانين لتسمح وتيسر وتنظم، بدلاً من أن تمنع وتعوق أوتقمع، ولابد أن تأتي القوانين متسقة مع القانون الطبيعي، من أسفل إلى أعلى، من رحم التجربة الشعبية وأعراف المجتمع التي استقر عليها، وليس في فرض القيود والقواعد التي يصعب التعامل معها.

٢. أن يصبح ثمن العمل داخل إطار الإقتصاد الرسمي قريباً من كلفة العمل خارج هذا الإطار وأن يشعر أصحاب الأعمال بأن هناك مزايا إضافية يحصلون عليها إذا قاموا بالإنخراط في الإقتصاد الرسمي.

٣. أن تنشأ علاقة جديدة قوامها الثقة بين الدولة والمواطنين.

٤. أن يشعر المواطنون أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة تسد إحتياجاتهم الحياتية بحيث لا يضطرون للبحث عن خدمات تكميلية تخلق طلباً على النظم الموازية.

٥. تطبيق القوانين واللوائح بشفافية على الجميع، وليس بصورة إنتقائية أو إنتقامية.

الآثار الإيجابية لدمج القطاع غير الرسمي من منظور حقوق الإنسان

إن عملية دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي لها عدة فوائد، حيث تسهم في خفض معدلات الفقر وترفع معدلات النمو الإقتصادي، وفي نفس الوقت تحفظ حقوق العاملين حيث يتم أداء ذات الأعمال بعقود رسمية تتضمن الحصول على حقوقهم الإجتماعية والتأمينية وترفع مستوى معيشتهم، وأيضاً حصول الدولة على حقوقها الضريبية بما يمكنها من تنفيذ خطط التنمية وتقديم خدمات عامة أفضل للمواطنين، فضلاً عن تحقيق أهداف الشمول المالي بما يضمن بدوره إدارة نسب السيولة والسيطرة على معدلات التضخم بشكل أكثر دقة، وضمان حقوق المستهلك في حصوله على سلع وخدمات ذات جودة عالية بعد إخضاع العملية الإنتاجية إلى المنظومة الرقابية ومعايير الجودة، كما أن التكامل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي يزيد من عملية الصادرات ويمثل عنصر أمان للعاملين.

الجدير بالذكر أنه عند دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي، يمكن أن تحقق العديد من الآثار الإيجابية من منظور حقوق الإنسان، ومن بين أهم تلك الآثار الإيجابية ما يلي:

١. **حق العمالة في الحماية والضمانات وتعزيز التضامن الإجتماعي**: حيث يسهم دمج الإقتصاد غير الرسمي في توفير فرص عمل آمنة ومستدامة للعمالة، مع ضمان حقوقهم الأساسية مثل الحماية من التمييز والعنف والإستغلال، وتوفير الضمانات الإجتماعية مثل التأمين الصحي والتقاعد والحماية من البطالة، يتم تعزيز الأمان الإجتماعي وتحسين جودة الحياة للفرد والأسرة ، ويمكن أن يسهم دمج الإقتصاد غير الرسمي في المساهمة في تقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع.
٢. **توفير فرص إقتصادية للفقراء**: حيث يعد هذا القطاع مصدراً هاماً لتوفير فرص إقتصادية للفقراء والمجتمعات الهشة والمهمشة، ويمكن أن يسهم في تحسين دخلهم وتعزيز فرصهم الإقتصادية.
٣. **تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة**: فعندما يتم توزيع الثروة والفرص الإقتصادية بشكل عادل، يتم تحفيز النمو الإقتصادي المستدام وتحقيق التوازن بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.
٤. **تعزيز الشمول المالي**: حيث يمكن أن يوفر الدمج خدمات مالية للفئات غير المصرفية، مما يمكنهم من الوصول إلى الإئتمان والتوفير وتحسين إدارة مواردهم المالية، كما أنه عندما يكون النشاط الإقتصادي مشروعاً ومنظماً، يتم تمكين الأفراد في الفئات المهمشة من الوصول إلى الخدمات المالية والبنوك والائتمان، وبالتالي تعزيز فرصهم في تحقيق التنمية الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.
٥. **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد**: حيث يمكن أن يسهم في زيادة الشفافية وتقليل مستويات الفساد، ويمكن مراقبة وتنظيم الأنشطة الإقتصادية وتعزيز تبادل المعلومات.
٦. **تعزيز حق الوصول إلى العدالة**: بدمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي، يتم تعزيز حق الأفراد في الوصول إلى العدالة والحماية القانونية. فعندما يكون النشاط الاقتصادي منظماً ورسمي، يمكن للأفراد المتضررين من أي نزاع أو إنتهاك اللجوء إلى السلطات القضائية للحصول على حقوقهم والتعويض المناسب.
٧. **تحسين بيئة العمل**: يمكن أن يؤدي الدمج إلى تحسين بيئة العمل وتوفير ظروف عمل آمنة وصحية، من خلال تطبيق المعايير العمالية وتوفير الحماية الإجتماعية والصحية للعمال، مما يسهم في تحسين جودة الحياة والعمل وتقليل المخاطر والاستغلال.

٨. **تعزيز حق التعليم والتدريب**: يمكن لدمج الإقتصاد غير الرسمي أن يؤدي إلى تعزيز حق الأفراد في التعليم والتدريب، حيث يمكن للعمال في القطاع غير الرسمي أن يتلقوا التدريب المهني والتقني، وبالتالي تعزيز قدراتهم وفرصهم في الحصول على وظائف أفضل ومستدامة.

٩. **تحقيق التنمية المجتمعية**: حيث يمكن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الإستدامة الإقتصادية والإجتماعية، فعندما يشارك الجميع في النمو الإقتصادي ويتم توزيع الفوائد بشكل عادل، يمكن تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية.

١٠. **تعزيز حقوق العمال المهاجرين**: فعادةً ما يكون للعمال المهاجرين بتواجدهم في القطاع غير الرسمي أن يكونوا عرضة للإستغلال والتمييز، ولكن من خلال تشجيع دمجهم في الإقتصاد الرسمي، يمكن توفير حماية قانونية وضمان حقوقهم في المساواة والحماية الإجتماعية والصحية.

سياسة الحكومة المصرية لدمج الإقتصاد غير الرسمي

إنطلاقاً من أهمية دمج القطاع غير الرسمي تحت مظلة الإقتصاد الرسمي، تبذل الحكومة المصرية العديد من الجهود لتحقيق هذا الهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشقيها الأمى والوطني وأجندة أفريقيا (٢٠٦٣)[٢٩] وكان من أهم تلك الخطوات القيام بمنح أولويات في تخصيص الأراضي الصناعية والمجمعات الصناعية الجاهزة لمشروعات التحول من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي، كذلك توجه الدولة للتحول إلى مجتمع غير نقدي مما يساهم في تشجيع المنشآت غير الرسمية في الدخول إلى القطاع أو المنظومة الرسمية، كما قامت الحكومة في عام ٢٠١٧ بتشكيل لجنة عليا لمراجعة وتدقيق إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي والتي ورد في قانون تأسيسها "تقدر قيمة ناتج وإستثمارات القطاع غير الرسمي" وذلك يشير إلى أهمية أصدار إحصائيات رسمية تشير إلى حجم القطاع غير الرسمي في الإقتصاد، مما يساهم بشكل كبير في صياغة السياسات، وهناك أيضاً مبادرة البنك المركزي لتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال إتاحة تمويل لتلك المشروعات بفائدة منخفضة كأحد أهم خطوات الحكومة المصرية فيما يخص دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي.

وتعد عملية دمج الإقتصاد غير الرسمي في قطاع الإقتصاد الرسمي من أهم محاور برنامج الاصلاح الهيكلي في مصر، والذى أطلقته الحكومة المصرية في ٢٦ من شهر أبريل عام ٢٠٢١، على أن يبدأ العمل به مع بداية السنة المالية (٢٠٢١-٢٠٢٢) ولمدة ثلاث سنوات قادمة، والذي يستهدف إصلاح التشوهات الهيكلية وزيادة معدلات النمو ذي التوجه التصديري، وتعزيز قدرة القطاع الخاص على خلق مزيد من فرص العمل وخفض معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة وإحتواء الدين العام ودعم إحتياطات النقد الأجنبي وتحقيق الإستقرار في ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

بعد العرض السابق للجهود الحكومية المبذولة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي، يتبادر إلى أذهاننا سؤال هام، ألا وهو هل هذه المجهودات كافية لحل المشكلة؟ ، يتبين لنا الإجابة على ذلك من خلال عرض النقاط التالية:

- يعد إنتقال الأنشطة غير الرسمية إلى العمل الرسمي عملية طويلة الأمد، ومتداخلة مع العديد من المحاور التى تؤثر عليها وتتأثر بها. فالقوانين التى تصدرها الحكومة والتى تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى هذه العملية يمكننا أن نستوضح أنها قائمة على أساس التحفيز، بمعنى أنه يجب على صاحب العمل أن يكون مدرج فى سياق السجلات الحكومية حتى يمكنه التمتع بالمزايا التى تقدمها هذه القوانين بما يساهم فى نمو حجم أعماله. ولكن من ناحية أخرى هناك العديد من التحديات التى تواجه هذه المجهودات حتى تحقق الهدف المرجو منها. ومن أهم هذه التحديات هو مقاومة أصحاب الأعمال غير الرسمية للدخول تحت المظلة الرسمية للدولة التى تفرض عليه إلتزامات معينة تجاه العاملين لديه وفقاً لقانون العمل، وكذلك تخضعه للعديد من الإجراءات الحكومية والقوانين. بالإضافة إلى أن ضعف قدرات الجهات الحكومية المعنية بالأمر على مستوى المديريات والإدارات فى المحافظات يحد من تطبيق الإجراءات الجديدة بالشكل الأمثل. ولذلك فإن تسهيل وتبسيط إجراءات التعاملات الحكومية وتوحيدها يجب أن يكون على رأس أولويات الدولة لضمان فاعلية الجهود المبذولة لدمج الأنشطة غير الرسمية فى الاقتصاد الرسمي.
- إن عدم دراية قطاع كبير من الفئات المستهدفة خاصة العمال والمزارعين وأصحاب الحرف والورش الصغيرة بحقوقهم الإجتماعية والتأمينية وأيضاً وإلتزاماتهم والإجراءات التى يجب عليهم اتباعها لتسجيل أعمالهم يحد من شمولية وكفاءة عملية الإنتقال الرسمي. فضلاً عن عدم رغبة أصحاب الكيانات الصغيرة فى التعامل مع البنوك والذى قد يرجع إلى معتقدات دينية

[٢٩]

مغلوطة أو لعدم ثقتهم فى التعاملات المالية الإلكترونية. كل ذلك يعكس إحتياجاً حقيقياً للتواصل المؤسسي والجاد لرفع وعي جميع الشرائح المستهدفة حول ماهية حقوقهم وواجباتهم وكيفية التعامل والتجاوب مع الجهود التى تهدف إلى توفير الضمان والحماية الإجتماعية لهم.

- إنطلاقاً مما سبق، تأتي أهمية التعليم كأداة أساسية طويلة الأمد وقوية التأثير، فتحسين فرص الإستمرار فى المسيرة التعليمية ورفع مستوى جودة التعليم تقلل بشكل عام من إحتمالية إنضمام أيدي عاملة جديدة إلى القطاع غير الرسمي. وبشكل خاص يجب أن تتضمن المناهج التعليمية وتحديداً فى التعليم الفنى مقررات حول قانون العمل وما يكفله من حقوق وضمانات للعاملين فى جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية. حيث يجب أن يكتسب الطالب المهارات والمعلومات اللازمة لبدء مشروع جديد بشكل رسمي، وأن يكون على دراية كاملة بالإجراءات والقوانين الحكومية الملزمة لكل من صاحب العمل والعامل.

المعوقات والتحديات

من خلال العرض السابق للسياسات المتبعة من قبل الحكومة المصرية لدمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي ، وما تم عرضه من مدى كفاية تلك الإجراءات المتبعة من تحقيق الدمج المطلوب من عدمه فإنه بنهاية الأمر يتضح لنا أن هناك معوقات تحول دون ذلك ولابد من التغلب عليها بطرق عدة أيضاً سنعرضها في توصيات التقرير لاحقاً.

معوقات دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي:

إنتقال الأنشطة غير الرسمية إلى العمل الرسمي عملية طويلة الأمد ومتداخلة مع العديد من المحاور التي تؤثر عليها وتتأثر بها وهي:

- القوانين التي تصدرها الحكومة التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه العملية قائمة على أساس التحفيز، بمعنى أنه يجب على صاحب العمل أن يكون مدرج في السجلات الحكومية حتى يمكنه التمتع بالمزايا التي تقدمها هذه القوانين، بما يسهم في نمو حجم أعماله.
- مقاومة أصحاب الأعمال غير الرسمية للدخول تحت المظلة الرسمية للدولة التي تفرض عليه إلتزامات معينة تجاه العاملين لديه وفقاً لقانون العمل، وكذلك تخضعه للعديد من الإجراءات الحكومية والقوانين.
- ضعف قدرات الجهات الحكومية المعنية بالأمر على مستوى المديريات والإدارات في المحافظات يحد من تطبيق الإجراءات الجديدة بالشكل الأمثل، لذلك فإن تبسيط وتسهيل إجراءات التعاملات الحكومية وتوحيدها يجب أن يكون على رأس أولويات الدولة لضمان فاعلية الجهود المبذولة لدمج الأنشطة غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي.
- عدم دراية قطاع كبير من الفئات المستهدفة خاصة العمال والمزارعين وأصحاب الحرف والورش الصغيرة بحقوقهم الإجتماعية والتأمينية وأيضاً إلتزاماتهم والإجراءات التي يجب عليهم إتباعها لتسجيل أعمالهم يحد من شمولية وكفاءة عملية الإنتقال الرسمي.
- عدم رغبة أصحاب الكيانات الصغيرة في التعامل مع البنوك الذي قد يرجع إلى معتقدات دينية مغلوطة أو لعدم ثقتهم في التعاملات المالية الإليكترونية، كل ذلك يعكس إحتياجاً حقيقياً للتواصل المؤسسي والجاد لرفع وعي جميع الشرائح المستهدفة حول ما هي حقوقهم وواجباتهم وكيفية التعامل والتجاوب مع الجهود التي تهدف إلى توفير الضمان والحماية الإجتماعية لهم.
- تأتي أهمية التعليم كأداة أساسية طويلة الأمد وقوية التأثير، فتحسين فرص الإستثمار في المسيرة التعليمية ورفع مستوى جودة التعليم تقلل بشكل عام من إحتمالية إنضمام أيدي عاملة جديدة إلى القطاع غير الرسمي، وبشكل خاص يجب أن تتضمن المناهج التعليمية وخاصة التعليم الفني مقررات حول قانون العمل وما يكفله من حقوق وضمانات للعاملين في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، حيث يجب أن يكتسب الطالب المهارات والمعلومات اللازمة لبدء مشروعه الجديد بشكل رسمي، وأن يكون على دراية كاملة بالإجراءات والقوانين الحكومية الملزمة لكل من صاحب العمل والعامل.

الخاتمة

تطور الإقتصاد الموازي عبر الزمن مع وجود الإقتصاد الرسمي، كما استطاع أن يتأقلم مع أزماته ونكساته المتتالية، حتى أصبح مرن ولديه القدرة على النمو؛ بل ولديه من الكفاءة ما يجعله قادر على الإستمرارية وخاصة مع تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتبنيها لسياسة الإنفتاح والتي ظهرت في خصخصة القطاع العام وتسريح العمال مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي لأصحاب الدخول المنخفضة مع إرتفاع معدلات التضخم، وهذا ما أدى إلى هروب الأفراد تجاه الإقتصاد الموازي.

إن الإقتصاد غير الرسمى يلعب دوراً هاماً فى تحسين الظروف المعيشية لكثير من الفئات الفقيرة، وبالرغم من أنه لا يقدم حلول جذريه للخروج من الفقر والبطالة إلا أنه من دون أنشطة الإقتصاد غير الرسمى نجد أن سبل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم تصبح أكثر صعوبة بل مستحيلة، وينظر للإقتصاد غير الرسمى كمخزن للمبادرات القائمة على المؤسسات الصغيره وقوة فعالة وحيوية مستقله لبناء القدرات والمهارات المتخصصة، لكننا نجد أن هذه القدرات غير المستغلة.

إن وضع إستراتيجية لدمج الإقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية للإقتصاد المصري يعد خطوة هامة وضرورية، لكنها تواجه صعوبات هيكلية عديدة لابد من التصدى لها والعمل على مواجهتها بجرأة ، وتتمثل أهم محاور تلك الإستراتيجية في، تكوين قاعدة بيانات شاملة ومدققة لكافة الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية، وإضطلاع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمهمة تصميم برنامج لتحسين إحصاءات وقاعدة بيانات متكاملة عن الإقتصاد غير الرسمي في مصر، وتحديد من المعني بقضية التعامل مع الإقتصاد غير الرسمي ، وتحديد من المسئول عن إدارته ووضع التشريعات والسياسات والإجراءات اللازمة لأداء مهمته بكفاءة، ووجود حزمة كبيرة من الحوافز لتشجيع العاملين بالإقتصاد غير الرسمي للدخول في المؤسسات الرسمية للدولة، كذلك بذل مزيد من الجهود نحو رقمنة الإقتصاد، أي تحوله من إقتصاد يعتمد على المستندات والأرشفة الورقية إلى إقتصاد يعتمد على قواعد البيانات وتخزينها وتداولها على المنصات الإليكترونية، والإستمرار في بذل الجهود نحو زيادة مساحة الشمول المالي وزيادة وعي المواطنين بمزايا وفوائد التعامل مع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

من الضروري كذلك وجود كيانات مؤسسية ينضم إليها مقدموا الخدمة أو السلعة من الأفراد المتعاملين بالأنشطة غير الرسمية، وتطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية والمحاسبة والمساءلة لتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات التي يولدها هذا الإقتصاد غير الرسمي مع تعزيز دور الأجهزة الرقابية، وإقامة حملات توعية مكثفة لنشر الوعي بين المتعاملين وصغار المستثمرين في هذا القطاع بإيجابيات ومزايا التحول إلى الإقتصاد الرسمي[٣٠].

مما لا شك فيه ومع استعراضنا للمحاور السابقة في التقرير يتضح لنا وجود علاقة عكسية ضعيفة بين الإقتصاد الموازي والنمو الإقتصادي في مصر، كما يمكننا أن نلخص إلى مجموعة من التوصيات التى من شأنها مساعدة القطاع غير الرسمى للدخول والإندماج فى القطاع الرسمى، الأمر الذى أصبح فى غاية الأهمية، ويجب أن يحظى بإهتمام جميع الجهات المعنية، فهذا القطاع رغم أنه كيان ضخم فهو لا يلتزم بسداد أى أعباء مالية تجاه الدولة وأصبح يشكل خطورة على القطاعات الرسمية، لذلك يجب وضع حلول غير تقليدية لتشجيع القطاع الغير رسمى على الإندماج والتعامل بشكل شرعى مع القطاع الرسمى.

٣٠ - أ. د. فخري الفقي ، الاقتصاد غير الرسمي بين الدمج أو التكامل ، منشور على موقع مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١. على الرابط التالي: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (idsc.gov.eg) .

التوصيات

١. تسهيل إجراءات تسجيل المنشآت مع تسهيل الإجراءات التابعة للتسجيل كالتراخيص وغيرها ، مع تقديم المساعدات والقروض وخفض التكلفة للقطاع غير الرسمي من جانب الحكومة والجهات المختصة، والذي يسهم بدوره من خلال هذا القطاع في دعم حركة العمل داخلياً، كما يسهم بشكل أكبر في التنمية المحلية.

٢. القيام بتعديلات تشريعية مناسبة وإصلاحات تشريعية شاملة، حيث أن الكثير من القوانين لم تعد تناسب الواقع ، فالتجارة الإفتراضية أصبحت واقعاً، مما يجعل الواقع أسرع بكثير من التشريع، فضلاً عن ضعف القدرة على تنفيذ القوانين الإقتصادية في ظل هذا الواقع السريع والمتغير.

٣. إقامة حملات توعية مكثفة لنشر الوعي بين المتعاملين وصغار المستثمرين في هذا القطاع بإيجابيات ومزايا التحول إلى الإقتصاد الرسمي من حيث السهولة في إجراء التراخيص والتسهيلات البنكية وتعزيز ثقافة استخدام المعاملات المالية إليكترونياً والقضاء على ثقافة المعاملات النقدية.

٤. تشجيع الإنضمام إلى القطاع الرسمي من خلال إعطاء مزايا تمويلية وقروض إئتمانية لكل من يسعى للعمل بشكل شرعي.

٥. العمل على زيادة إصلاح النظام الضريبي، وسرعة وجود حلول للمشكلات التي يعاني منها على صعيد القوانين المنظمة ونظام تحصيل الضرائب، مما يساعد في تحقيق هدف دمج الإقتصاد غير الرسمي.

٦. التعامل مع القطاع غير الرسمي بمرونة من جانب الجهات الرقابية والإدارية التي تتعامل معه كالتأمينات والضرائب ومكاتب الصحة ومكاتب العمل وغيرها من الجهات التي تتسبب في بعض الأحيان بسبب تعاملاتها خوف العاملين وهروبهم للعمل بشكل غير شرعي.

٧. علاج مشكلة المصانع العشوائية والإقتصاد غير الرسمي للإستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية الذي يعود بالفائدة على المنتج والمستهلك.

٨. توفير أماكن مخصصة للعمالة العشوائية والباعة الجائلين بأسعار مخفضة بدلاً من البيع على الأرصفة والشوارع مع ضرورة إخضاع تلك المصانع لاجهزة الرقابة التابعة لوزارة الصناعة مع توحيد جهات الرقابة.

٩. السماح بتأسيس نقابات أو جمعيات تعاونية للعاملين في القطاع غير الرسمي، لتحقيق التكافل الإجتماعي بين أبناء المهنة الواحدة، وعمل برامج حماية إجتماعية كبرامج التكافل والإدخار وغيرها.

١٠. تشجيع هذا القطاع (غير الرسمي) للتعامل والإستفادة بالخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، عن طريق زيادة نسبة الشمولي المالي.

المصادروالمراجع

- محمد أحمد، مطر، أثر إقتصاد الظل علي التضخم وإيرادات الضرائب في مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، ، ٢٠٢١، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
- رحاب محمد، بن سعود، اقتصاد الظل: واقع ملموس وحلول مقترحة ، ٢٠١٣، مجلة جامعة بنغازي العلمية.
- منال عفان، تقدير الاقتصاد الخفي في مصر بين الواقع والأمثلية،٢٠٢١، ، متاح علي الرابط التالي: https://www.researchgate.net/publication/342611766_tqdyr_alaqtsad_alkhfy_fy_msr_byn_alwaq_walamthlyt_tm_nshrha_fy_jrydt_alahram_dd_31_ynayr_2020_wnshrt_kdhlk_fy_wkalt_alanba_alalmyt_nywz_thya_msr_jrydt_alhd_aldwly_shbkt_msr_alwtn_jrydt_alahlam_almsryt
- رشيد حمودة،استراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة – مقارنة بين تجربتي مصر والجزائر، (رسالة ماجيستير) جامعة فرحات عباس سطيف،٢٠١٢، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات سطيف.
- ماجد أبو النجا،نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية،٢٠١٨ ، جامعة شقراء ، المملكة العربية السعودية.
- مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس ، ٢٠١٣.

كيف أثر القطاع غير الرسمي على نمو الإقتصاد في مصر، موقع القرار ، نشر في ١٧ أغسطس ٢٠٢١، على الرابط التالي: كيف أثر القطاع غير الرسمي على نمو الاقتصاد في مصر ؟ | القرار الإخباري(alkararr.com) .

- جريدة اليوم السابع ، منشور بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٩ على الرابط التالي: http://www.youm7.com/4383639
- ماجد عبد العظيم، الإقتصاد الموازي في مصر في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٦) وآليات توظيفه في خطط التنمية، ٢٠١٧، معهد أكتوبر العالي للاقتصاد.
- دندن فتحي، وقدال زين الدين، الإقتصاد الموازي وانعكاساته علي فعالية سياسة الدعم الحكومي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال،٢٠٢١.
- المأمون علي، الإقتصاد غير الرسمي في مصر(نموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،٢٠١٥.
- ريم عبد الحليم، الإقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر تعريف ومراجعة تشريعية، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- البنك المركزي المصري، المجلة الإقتصادية، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثالث.
- سليمان حيان: إقتصاد الظل، أو الإقتصاد الخفي، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، سوريا، ٢٠٠٦.
- حسين عبد المطلب الأسرج، إنعكاسات القطاع غير الرسمي على الإقتصاد المصري، paper mpr، ٢٠١١، على الرابط: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/30477/ .
- وائل نوارة: الإقتصاد الغير رسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مجلة المشروعات الدولية الخاصة، العدد ١٤، القاهرة، ٢٠٠٧.
- الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، ص٢١٠.
- زينب قرفي، فاطمة الزهراء لعموري، الإقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التيسير، بجامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ٢٠١٦،ص ٥٨.
- أحمد ذكر الله، الإستثمار الأجنبي في مصر، واقع وتحديات، المعهد المصري للدراسات، ١٠ مايو ٢٠١٨.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، ٨ سبتمبر ٢٠١٨.
- أ. د. فخري الفقي، الإقتصاد غير الرسمي بين الدمج أو التكامل، منشور على موقع مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١. على الرابط التالي: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (idsc.gov.eg) .
- الإقتصاد غير الرسمي التحدى الأكبر أمام المجلس القومي للمدفوعات، تقريرإخباري على قناة ON Live مباشر، حول الشمول المالي، على الرابط التالي : https://www.youtube.com/watch?v=3uvQb8PmPgc
- الرئيس السيسي يعفي أصحاب الإقتصاد الغير رسمي من الضرائب ٥ سنوات، وذلك خلال مؤتمر الشباب، خبر منشور على موقع صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٨ غلى الرابط التالي:

https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2672716/1/السيسي-يقرر-إعفاء-الاقتصاد-غير-الرسمي-من

- رئيس جهاز الاحصـــاء: جاري تشـكيل لجنة لوضـع تعريف موحد للاقتصـاد غير الرسـمي، اليوم السـابع ، ٣٠ ديسـمبر ٢٠١٨، على الرابط التالي: http://www.youm7.com/4086667
- أ. د. فخري الفقي ، الاقتصاد غير الرسمي بين الدمج أو التكامل ، منشور على موقع مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١. على الرابط التالي: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (idsc.gov.eg).
- Friedrich Schneider and Andreas Buehn and Claudio E. Montenegro, Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from to 2007, Policy Research Working Papers, World Bank Group, July 2010
- World Bank, Egypt World Bank Issues Brief – No. 2, Informal is the new normal, December 2013 .
- The African Development Bank, Addressing informality in Egypt, Working Paper, 2016.